

النائب الأول: «برنامج الحكومة» يحقق النفع للوطن والمواطن

جريدة النهار الكويتية (731 كلمات)

التاريخ 2018/04/19

معلومات أخرى

يوم

Thursday

النشر:

3356

العدد:

9

الصفحة:

أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد أن برنامج عمل الحكومة المقدم الى مجلس الأمة سيكون محل اهتمام بالغ ومتابعة حثيثة من الحكومة التي ستعمل في كل ذلك ضمن اطار تعاون دستوري وبناء يكفل الشراكة الوطنية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية جاء ذلك في كلمة للشيخ ناصر صباح الأحمد في مستهل جلسة المجلس التكميلية امس ضمن بند برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017 - 2019/2020) نحو تنمية مستدامة تطبيقا لنص المادة (98) من الدستور وقال الشيخ ناصر: ان الحكومة تعمل على تنفيذ برنامج عملها بالمستوى المطلوب وبما يعود بالنفع على الوطن والمواطن ويحقق جميع الأهداف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأوضح ان «الحكومة ستتقدم الى مجلس الأمة ببرامج تنفيذية فرعية لمحاور برنامج عمل الحكومة خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر».

وأضاف انه «استنادا الى المادة (98) من الدستور والتوجيهات السامية لصاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد في النطق السامي في افتتاح الفصل التشريعي الحالي وانطلاقا من توجهات رؤية الكويت 2035 وتنفيذا لخطة التنمية متوسطة الأجل الحالية وانسجاما مع سياساتها اعدت الحكومة برنامج عملها لفترة ولايتها وقدمته الى مجلس الأمة وذكر ان «برنامج عمل الحكومة تناول بشيء من التركيز اولوياتها في المرحلة المقبلة التي نتطلع ان تنسجم مع اولويات مجلس الأمة وتؤكد الحكومة انها ستأخذ بكل الاعتبار مرنثيات وملاحظات المجلس بشأنها».

وأكد انه «على رأس هذه الأولويات تطوير واصلاح وحوكمة الادارة الحكومية في اطار برنامج اصلاحي تطوري تنفيذي فعال يهدف الى رفع كفاءة الأداء المؤسسي والبشري في الوزارات والأجهزة الحكومية وترشيد نفقاتها لتمكينها من اداء خدماتها بفعالية وكفاءة».

«والانتقال التدريجي من التشغيل الى التنظيم والرقابة والاشراف وأضاف ان «من ضمن هذه الأولويات التصدي لكل اشكال الفساد من خلال برنامج تنفيذي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتوفير كل متطلبات نجاح هذه الاستراتيجية التشريعية والاجرائية».

«والمالية في سبيل حماية المال العام وممتلكات ومقدرات الدولة وتابع الشيخ ناصر صباح الأحمد: «كما ان من ضمن هذه الأولويات تحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري بما يسهم في تكامل القطاعين العام والخاص ولجذب الاستثمار الأجنبي ويزيد النمو

«الاقتصادي لخلق فرص عمل للشباب الكويتي وقال ان من هذه الأولويات ايضا «تطوير الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات وتنفيذ محاورها ومكوناتها من خلال برنامج تنفيذي يهدف الى تحسين الأداء المعلوماتي في اجهزة الدولة ورفع نسبة الانجاز في مشروع الحكومة الالكترونية واستخدام النظم المعلوماتية المتطورة في تقديم الخدمات بالإضافة الى تقديم الدعم للبحث العلمي والتطوير لرفع المحتوى المعرفي في انتاج السلع والخدمات وبما يؤسس اقتصاد مستقبلي مبني على المعرفة».

وبين ان «هذه الأولويات تتضمن ايضا اصلاح منظومة التعليم واعادة هيكله مؤسساته ورفع جودته وهو ما يعتبر امرا ملحا في ظل ارتفاع تكاليفه وانخفاض مستوى جودته فبالرغم من النسبة المرتفعة للانفاق على التعليم والبالغة حوالي 9% من الناتج المحلي الاجمالي وهي ضعف المستوى العالمي فان جودة التعليم تعتبر منخفضة وفق المؤشرات الدولية والوطنية وربط مخرجاته باحتياجات التنمية وسوق العمل

وأشار الى ان «من ضمن الأولويات التوسع في الخدمات الصحية والطاقة الاستيعابية للمؤسسات والمنشآت الطبية وتحسين جودة خدماتها واشراك القطاع الخاص لتلبية الطلب المتنامي عليها وتطوير برامج ضبط الجودة والرقابة على مختلف الخدمات الصحية المقدمة للمواطن وتعكف الحكومة حاليا على وضع برنامج متكامل في هذا الشأن

وذكر الشيخ ناصر صباح الأحمد ان «الأولويات تتضمن ايضا تطوير اداء المؤسسة العامة للرعاية السكنية في قطاع الاسكان وفي اطار «استراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية والاسكانية وأضاف ان «الأولويات شملت ايضا تطوير منطقة شمال الكويت والجزر في اطار مشروع متكامل يهدف الى تحويل هذه المنطقة والجزر الكويتية الى دعامة للاقتصاد الوطني وعلى نحو يسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية بخلق اكثر من 200 الف فرصة عمل وعوائد استثمارية تسهم في تنويع مصادر الدخل

وبين ان «رؤية الكويت 2035 هي رؤية سامية لصاحب السمو امير البلاد تركز على بناء مجتمع المستقبل ومجتمع يتناغم مع التطور الذي يشهده العالم في ثورته الرابعة للصناعة المعرفية والرقمية والتي اشار اليها العديد من المفكرين المعاصرين امثال رفكن وشواب وغيرهما وتم التأكيد عليها في الكثير من المنتديات الاقتصادية العالمية ولا يوجد عذر لمن يتخلف عن هذا الركب الانساني نحو المستقبل

وأضاف ان «الكويت 2035 مجتمع متطور منتج ذو تنمية حقيقية يجعل الكويت في مصاف دول العالم المتقدمة وعليه فالتحديات ليست باليسيرة ولكنها ممكنة تتطلب حوار زملاء متعاونين لاجدال «متنافسين وتعاضد اجهزة الدولة لا اختلاف مكوناتها وأوضح انه «لا يخفى على الجميع ان رؤية الكويت 2035 في حاجة الى استثمار كبير لترى النور واستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية في ظل بنية تشريعية صلبة تعزز النمو والتطور دون المساس بمبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة كما نص عليها الدستور غير غافلة عن متطلبات السكن والسكان في ظل تركيبة «متوازنة تكفل الاستدامة وتضع الكويت على خارطة المستقبل وبين ان «الكويت 2035 هي مجتمع يمزج مبادئ الآباء والأجداد في

قيم العمل والممارسات المستدامة بالرغم من خشونة العيش
ومفاهيم التطور التقني والنمو المعرفي لمرحلة جديدة في التاريخ
«البشري والتي تركز الى العلم والمعرفة